

تمهيد

GRACE
FORREST

الشريك المؤسس
في ووك فري

لأكثر من عقد من الزمن، درست ووك فري أعداد الأشخاص الذين يعيشون في ظل الرّق المعاصر حول العالم. ومع كل إصدار من إصدارات مؤشر الرّق العالمي، تعمّق فهمنا للمشكلة. وأصبحت تقديراتنا أدق، كما وحفزت مناصرتنا الجهود العالمية. وعلى الرغم من تزايد المعرفة بالرّق المعاصر أكثر من أي وقتٍ مضى، إلا أن الوضع قد أصبح أسوأ.

الإدراكي الصادم؛ فهي على سبيل المثال، تموّل خدمات الدعم للنساء والفتيات، بينما تفشل في ذات الوقت في سد الثغرات التشريعية التي تزيد من خطر تعرضهن للزواج القسري، ومن أمثلتها عدم تحديد سن ال ١٨ عامًا كحد أدنى للسن القانوني للزواج دون استثناء.

إذا كان الرّق المعاصر يعكس الهياكل الحالية للسلطة التي صنعها الإنسان، فهذا يعني أننا لا يمكننا الفوز في هذه المعركة مادمننا نعمل ضمن الحدود التي وضعتها تلك الهياكل بنفسها. كما ولا يمكننا الاستمرار في غض الطرف عن ملايين الأشخاص الذين يعانون من الرّق المعاصر في جميع أنحاء العالم، بينما لا تزال آثار الرّق القديم ملموسة إلى يومنا هذا. لقد أن الأوان لأن تقوم الحكومات والشركات والأفراد بأخذ موقفًا قويًا، وأن تطالب بالتغيير.

يأتي هذا التقرير عند منعطف حاسم- في وقت يستيقظ فيه العالم على المظالم المتواصلة والتي تمتد روابطها إلى عدم المساواة القديمة، بينما يقف هذا العالم في مواجهة أزمت غير مسبوقة. وفي الوقت نفسه، أصبحت تقارير ووك فري أكثر دقة وأكثر عالمية بفضل تضمين أصوات الناجين بشكل متزايد في جمعنا للبيانات وفي منهجيتها ومناصرتنا.

إذا كانت هناك رسالة واحدة يجب أن تأخذها من هذا المؤشر، فهي أن الاستغلال لا يحدث بشكل تلقائي وإنما يأتي عن سابق تصميم. وبينما أنت تقرّ التقرير، تذكر أن كل إحصائية تعكس واقع عشرات الملايين من الناس. ولتكن هذه البيانات بمثابة جرس الإنذار، جرس ينفذ التقاعس عنا، ويطلب، وبصوت عالٍ، بأن نتصرف جميعنا الآن.

يسلط هذا الإصدار من المؤشر الضوء على مدى هشاشة حقوق الإنسان التي تم اكتسابها بشق الأنفس في جميع أنحاء العالم، ويبيّن ما يحدث في أوقات الأزمات - سواء كان ذلك جائحة كوفيد-١٩، أو الأزمة المناخية المتصاعدة، أو الصراع المسلح المستمر إذ يكون أكثر الناس ضعفًا في العالم هم أكثرهم وأسرعهم تضررًا.

يتغلغل الرّق المعاصر في كل جانب من جوانب مجتمعنا. فهو محاك في ثيابنا، ويضيء أجهزتنا الإلكترونية، ويدخل في بهارات طعامنا. وإن الرّق المعاصر في جوهره، ما هو إلا أحد تظاهرات عدم المساواة المفرطة. إنه مرآة موضوعة في يد السلطة، تعكس صورة من يمتلكون السلطة ومن هم مجردون منها في المجتمع أيًا كان. ولن تجد هذه المفارقة أكثر حضورًا مما هي عليه في اقتصادنا العالمي ومن خلال سلاسل التوريد العابرة للحدود الوطنية. ولقد أدى الطلب المتزايد على السلع إلى تراكم ثروة هائلة، حيث تمثل دول مجموعة العشرين ٨٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما نتج عنه كذلك، تدهور بيئي، وعدم مساواة اجتماعية بالغة، وعمل إجباري بالغ الانتشار.

ومن غير المستغرب أن لا نجد دولة في العالم ترد بشكل فعال على الرّق المعاصر- وتلك قضية لا ينفك المجتمع الدولي عن التعبئة ضدها ولكنه يفشل في معالجتها. فمنذ إصدار مؤشر الرّق العالمي لعام ٢٠١٨، رأينا أربع دول فقط تقدم العناية الواجبة الإلزامية لحقوق الإنسان أو تفرض قوانين تتعلق بالرّق المعاصر- حيث وضعت أستراليا، وفرنسا، وألمانيا والنرويج معايير جديدة لنوع التشريعات التي نود أن نراها معتمدة في كل مكان. وفي حين أن هذا التقدم هو تقدم واعد، إلا أنه ليس كافيًا على الإطلاق. إذ لا تتأ الحكومات حول العالم عن إبداء تناقضها



يانغون، ميانمار، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

امرأة شابة ترتدي معدات الحماية الشخصية بينما تأخذ استراحة خارج منشأة طبية حيث كان الناس يخضعون للحجر الصحي بسبب الاشتباه بعدوى كوفيد-١٩. لقد أدت الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة إلى زيادة مخاطر العنف المنزلي، واستغلال العمال والزواج القسري. حقوق الصورة: سي أوتج مين/AFP، من خلال موقع Getty Images.